

Environmental Refugee: Conceptual Implications And Legal Review

اللاجئ البيئي: دلالات مفاهيمية و مراجعة قانونية

ليندة لفحل¹

¹ جامعة 08 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، Lafhal.linda@univ-guelma.dz

تاريخ النشر: ديسمبر/ 2025

تاريخ القبول: 2025/06/22

تاريخ الإرسال: 2025/01/16

الملخص:

في الآونة الأخيرة، برزت ظاهرة الهجرة البيئية أو الإزاحة البيئية كأحد التحديات العالمية الكبرى الناتجة عن مجموعة من المتغيرات البيئية المتزايدة، سواء كانت ناتجة عن أنشطة بشرية أو أسباب طبيعية. هذه الظاهرة أسفرت عن ظهور فئة جديدة من المهاجرين يطلق عليهم اللاجئين البيئيين، الذين أصبحوا جزءاً من النقاشات الأكاديمية والقانونية الدولية، حيث أصبحت قضاياهم محل اهتمام أكاديمي متزايد فرضه تزايد أعداد اللاجئين البيئيين وتأثيراتهم خاصة على الدول المستقبلية، لا سيما من الناحية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، فبات من الضروري تخصيص المزيد من الاهتمام الأكاديمي والقانوني لفهم طبيعة هذه الظاهرة، حيث أظهر المجتمع الأكاديمي والقانوني حاجة ملحة للتعامل مع اللاجئين البيئيين من خلال إطار قانوني يضمن حقوقهم وحمايتهم. لذلك، يتطلب الوضع دراسة إمكانية توسيع نطاق اتفاقية جنيف لعام 1951 لتشمل اللاجئين البيئيين. وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التحديات القانونية والبيئية التي تثيرها الهجرة البيئية، مع تقديم تحليلات معمقة حول الإمكانيات القانونية الممكنة لتوسيع نطاق الحماية الدولية لتشمل اللاجئين البيئيين، بالإضافة إلى دراسة الآثار المحتملة لهذه الظاهرة على المستوى الدولي وعلى المجتمع الأكاديمي والحقوق.

الكلمات المفتاحية: اللاجئ، اللاجئ البيئي، الهجرة البيئية، اتفاقية جنيف لعام 1951

Abstract:

Recently, the phenomenon of environmental migration or environmental displacement has emerged as one of the major global challenges resulting from a variety of increasing environmental factors, whether stemming from human activities or natural causes. This phenomenon has led to the emergence of a new category of migrants known as environmental refugees, who have become a central topic in international academic and legal discussions, with their issues receiving growing attention.

As the number of environmental refugees increases and their impact on receiving countries, particularly in terms of security, economic, and social aspects, grows, it has become essential to allocate more academic and legal attention to understanding the nature of this phenomenon. The academic and legal community has shown an urgent need to address environmental refugees through a legal framework that guarantees their rights and protection. Therefore, the situation calls for examining the possibility of expanding the scope of the 1951 Geneva Convention to include environmental refugees.

This study aims to highlight the legal and environmental challenges raised by environmental migration, providing in-depth analyses of the legal possibilities for expanding international protection to include environmental refugees, as well as examining the potential implications of this phenomenon at the international level and within the academic and legal communities.

Keywords: Refugee, Environmental Refugee, Environmental Migration, 1951 Geneva Convention.

مقدمة:

يعتبر النزوح البيئي أو اللجوء البيئي ظاهرة متنامية توسعت أضعافاً مضاعفة خلال العشرين سنة الماضية. ويعد عصام الحناوي -باحث في برنامج الأمم المتحدة للبيئة- أول باحث عرف مصطلح اللاجئ البيئي environmental refugee بقوله: أنهم الأشخاص الذين أجبروا على ترك موطنهم الأصلي، مؤقتاً أو بشكل دائم، بسبب اضطراب بيئي ملحوظ (طبيعي و / أو ناتج عن الأشخاص) والذي عرض وجودهم للخطر و / أو أثرت بشكل مهدد وخطير على نوعية حياتهم. ويعني الاضطراب البيئي في هذا التعريف أي مادة فيزيائية وكيميائية و / أو جملة التغيرات البيولوجية في النظام البيئي (أو قاعدة الموارد) التي تجعله مؤقتاً أو بشكل دائم، غير مناسب لدعم حياة الإنسان.¹ في الأساس، يُقدم هذا التعريف للاجئين البيئيين بأنهم الأشخاص الذين أجبروا على مغادرة الموطن الأصلي لأسباب بيئية. وتُظهر هذه الأرقام أن قضية اللاجئين البيئيين مشكلة كبيرة، وأزمة دولية لها تداعياتها على المدى البعيد واستناداً لما سبق يُعرف المهاجرون البيئيون على أنهم الأفراد والجماعات الذين يختارون الهجرة أو يضطرون إليها بسبب تأثيرات بيئية ومناخية سلبية تؤثر على مناطقهم بشكل كبير. وتتعدد الأسباب التي تدفع هؤلاء الأفراد إلى مغادرة أوطانهم، مثل الكوارث الطبيعية (كالفيضانات، والزلازل، والجفاف)، وتدهور الأراضي (مثل التصحر)، وارتفاع مستويات البحار، أو تدمير البيئة نتيجة للتغيرات المناخية العالمية. وبذلك، يُعتبر هذا النوع من الهجرة ناتجاً عن عوامل بيئية غير متعلقة بالعنف أو الاضطهاد السياسي.

إن قضية اللجوء البيئي تطرح العديد من التساؤلات حول الحاجة إلى تعريف شامل يضمن حقوق هؤلاء الأفراد في حالات الطوارئ البيئية والمناخية. ومن بين هذه القضايا الجدلية، يبرز مصطلح "اللاجئ البيئي" أو "لاجئ تغير المناخ" كأحد المفاهيم التي تكتسب أهمية متزايدة في الخطاب العالمي الحالي. ورغم الاستخدام الواسع لهذا المصطلح في الأوساط الأكاديمية والسياسية، إلا أنه يواجه العديد من الاعتراضات القانونية والحقوقية، حيث يعتبر البعض أن هذا المفهوم يتجاوز نطاق اتفاقية جنيف لعام 1951 التي تحدد تعريف "اللاجئ" بناءً على التعرض للعنف أو الاضطهاد السياسي، بما يشمل التهديدات بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو الآراء السياسية، كما أن اللجوء البيئي لا يتماشى مع المعايير الدولية الحالية التي تحدد اللجوء استناداً إلى العوامل السياسية أو الاجتماعية. وفي هذا السياق، تطرح الإشكالية الجوهرية حول إمكانية توسعة نطاق اتفاقية جنيف لتشمل اللاجئين البيئيين، وهو ما يتطلب إعادة التفكير في المفاهيم القانونية والهجرة، فضلاً عن تطوير آليات جديدة لحماية هؤلاء الأفراد على المستوى الدولي. إن توسيع نطاق هذا التعريف قد يتطلب تعديلات قانونية أو إنشاء معاهدات دولية جديدة تأخذ في الاعتبار التحديات التي يواجهها المتضررون من التغير المناخي والكوارث البيئية.

إضافة إلى ذلك، هناك تساؤلات حول دور المنظمات الدولية والحكومات في معالجة هذا النوع من الهجرة، إذ أن تغيير المواقف القانونية والمفاهيمية حول هذا الموضوع قد يساهم في توفير دعم أكبر للمتأثرين وتحقيق العدالة البيئية لهم. ومع تنامي تأثير التغير المناخي في العقود القادمة، قد يصبح الحديث عن "اللاجئين البيئيين" ضرورة ملحة في المجالين السياسي والقانوني والإنساني، مما يستدعي تبني إطار قانوني عالمي يعترف بهذا النوع من اللجوء ويحمي حقوق هؤلاء الأشخاص. وعليه يطرح المقال الإشكالية التالية: كيف يمكن تعريف اللاجئ البيئي في ظل غياب إطار قانوني دولي واضح يضمن حقوقه، وهل من الممكن توسيع اتفاقية جنيف لعام 1951 لتشمل فئة اللاجئين البيئيين بسبب تأثيرات التغير المناخي والكوارث البيئية؟

وعليه فهذه الدراسة تحاول الإجابة عن الإشكالية السابقة من خلال العناصر التالية:

- أولاً: محاولة توسيع تعريف اللاجئ البيئي
- ثانياً: البحث في أسباب اللجوء البيئي، والتي تنقسم إلى فئتين:
 - التغيرات الطبيعية
 - التغيرات البيئية التي يسببها الإنسان. فالعديد من الأسباب هي نتيجة طبيعية وأفعال الإنسان، وسأشرح التفاعل الذي يحدث بين هذين العاملين.
- ثالثاً: تداعيات الهجرة البيئية
- رابعاً: توسيع اتفاقية جنيف 1951

- أخيراً، سنتناول الحلول لمشكلة الإزاحة أو الهجرة البيئية، سواء من حيث الحلول الحالية والعلاجات المقترحة. في النهاية، سأبين أن الحلول الحالية ليست كذلك كافية وأن العلاجات المستقبلية بحاجة إلى أن يتم تفعيلها قريباً مع العناية والاهتمام بالنازحين البيئيين.

أهمية وأهداف البحث:

تكتسب قضية المهاجرين البيئيين أو اللاجئين البيئيين أهمية متزايدة في ظل التحديات البيئية والمناخية التي يعاني منها العالم في الوقت الراهن. مع تزايد حدة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، أصبح من الضروري البحث في كيفية تأثير هذه العوامل على حركة البشر وظهور فئات جديدة من المهاجرين الذين يفرون من بيئات مدمرة نتيجة للتغير المناخي. وبالتالي:

- يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم اللاجئ البيئي، وشكالية عدم وجود إطار قانوني شامل لهذا النوع من اللجوء ضمن الاتفاقيات الدولية الحالية، خاصة اتفاقية جنيف لعام 1951.

- كما يستمد البحث أهميته من الحاجة الملحة إلى إعادة التفكير في النظام القانوني الدولي المرتبط باللجوء في ظل التحديات المتزايدة التي يفرضها التغير المناخي. كما أن هذه الدراسة تسعى إلى استكشاف إمكانية توسيع نطاق الحماية الدولية لتشمل اللاجئين البيئيين، مما يتطلب مناقشة حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة وتقديم حلول قانونية وحقوقية من شأنها أن تساهم في حماية هذه الفئة من المهاجرين.

منهج الدراسة:

كانت الدراسة وصفية تحليلية في دراسة قضايا المهاجرين البيئيين، حيث تم تحليل المفاهيم القانونية المتعلقة باللاجئين وتوضيح الفجوات القانونية في التعريفات الحالية. كما تم أيضاً استخدام المنهج التاريخي لمراجعة تطور مفهوم اللاجئ البيئي عبر الزمن، وكيف تطورت المواقف الدولية تجاه الهجرة الناتجة عن الأسباب البيئية والمناخية. إضافة إلى ذلك، تم تناول الدراسات السابقة والتقارير الدولية من المنظمات مثل الأمم المتحدة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، التي تسلط الضوء على الوضع القانوني للمهاجرين البيئيين.

بناءً على هذه المناهج، يهدف البحث إلى تقديم تحليل عميق للإشكاليات القانونية والحقوقية المرتبطة باللاجئين البيئيين، والتوصل إلى توصيات تساهم في إصلاح القانون الدولي ليتماشى مع التحديات البيئية المعاصرة.

1- ضبط دلالي لمصطلح اللاجئ البيئي

1.1- تعريف اللاجئ البيئي

يعتبر مفهوم الإزاحة البيئية environmental displacement ظاهرة متنامية ازدادت أضعافاً مضاعفة خلال السنوات العشرين الماضية. ولقد ذكر وليام فوغت في كتاباته سنة 1948 الأشخاص النازحين بسبب الظروف البيئية المتدهورة، لكن رغم ذلك ظهر هذا المصطلح أول مرة في السبعينيات من القرن العشرين على يد العالم البيئي ليستر براون Lester Brown ، وهو مؤسس منظمة World watch عام 1974، وذلك عندما قامت المنظمة بإجراء أبحاث تختص بالبيئة ضمن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والتي ركزت فيها على زيادة الروابط بين الهجرة الداخلية والدولية وعمليات التدهور البيئي². أما عن المصطلح الحالي لمفهوم اللاجئ البيئي فقد تم العثور عليه رسمياً في أدبيات وكالة الأمم المتحدة، ويعتبر عصام الحناوي هو أول باحث بيئي قدم مصطلح اللاجئين البيئيين على أنهم: الأشخاص الذين أُجبروا على ترك موطنهم الأصلي، مؤقتاً أو بشكل دائم، بسبب اضطراب بيئي ملحوظ (طبيعي و / أو ناتج عن الأفراد) والذي عرض وجودهم للخطر و / أو أثر بشكل خطير على نوعية حياتهم. ويقصد بالاضطراب البيئي في هذا التعريف أي مادة فيزيائية وكيميائية و / أو التغيرات البيولوجية في النظام البيئي (أو قاعدة الموارد) التي تجعله مؤقتاً أو بشكل دائم، غير مناسب لدعم حياة الإنسان³. ومنذ تعريف عصام الحناوي للاجئين البيئيين وهذا المفهوم شهد تغيرات مستمرة، ومع ذلك لا يزال تعريفه الأكثر تداولاً لعدة أسباب منها:

- فهو التعريف الذي يؤكد بصورة واضحة على أن البيئة هي السبب الأساسي والجوهري - إلى جانب الحروب والصراعات الداخلية - المسؤولة عن الحركة الجماعية للبشر في الوقت المعاصر.
- هذا التعريف يضم الكوارث البيئية التي هي من صنع الإنسان، وبالتالي بالإمكان تحديد المسؤول عن التغيرات البيئية ذات الصلة.
- هذا التعريف لا يحدد كيفية الإعراف باللاجئ البيئي، وطبيعة المساعدة والحماية المقررة بموجب القانون الدولي والمعاهدات⁴.
- يقدم هذا التعريف اللاجئين البيئيين بأنهم الأشخاص الذين أُجبروا على ترك بلادهم أي الموطن الأصلي بسبب نوع من الصعوبات البيئية.

وفي وقت لاحق من سنة 1988 قام جودي جاوبسون Judy Jobson بدمج أثار تغير المناخ في مفهوم "اللاجئين البيئيين، حيث يظهر أن تغير المناخ بما في ذلك التصحر هو السبب الرئيسي لهجرة هؤلاء الأشخاص، فما يقارب 900 مليون شخص يعانون من التصحر وأربعة ملايين منهم أصبحوا لاجئين بيئيين في منطقة الساحل وحدها⁵. بل تم توسيع قائمة اللاجئين البيئيين لتشمل الأشخاص الذين

شردتهم مشاريع التنمية أو الحوادث الصناعية كيوبال وحادثة تشيرنوبيل وغيرها، ومنذ ذلك الحين انتشر هذا المصطلح على نطاق واسع في كل من الأوساط السياسية والأكاديمية للمجتمع الدولي ولم يتوقف هذا المفهوم عن التطور بهدف الوصول إلى تعريف يلقي القبول الأكاديمي⁶.

لكن في الآونة الأخيرة، وصف ماييرز Myers وكينت Kent اللاجئين البيئيين environmental refugees بأنهم⁷: "الأشخاص الذين لم يعودوا يكسبون رزقاً آمناً في أوطانهم الأصلية بسبب العوامل البيئية ذات النطاق غير المعتاد في المقام الأول. وتتباين ماييرز Myers في سنة 1966 بتزايد العدد الإجمالي للاجئين البيئيين، مما يضع هذه المجموعة عددياً في مرتبة متقدمة جداً على اللاجئين "السياسيين" حالياً. ومع ذلك، فقد تم انتقاد المصطلح بشدة من قبل، العديد من الباحثين مثل: ماكريغور McGregor وكيبريب Kibreab بحجة ضعف التعريف وضعف حجية سنده القانوني بمعنى أن لا معنى له من الناحية القانونية كما أنه يتصف بكثير من الشك والإرباك.

لهذا السبب، واستناداً لما سبق لا يتم الاعتراف باللاجئين البيئيين كلاجئين رسميين حالياً، ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، فإنه يتم تعريف اللاجئ المعترف به رسمياً في المفوضية على أنه⁸: "شخص بسبب خوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب عنصرية، الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو الرأي السياسي، هو خارج البلد الذي يحمل جنسيته وهو غير قادر أو غير راغب بسبب هذا الخوف يستفيد من حماية ذلك البلد؛ أو من ليس له جنسية ولا وجود خارج بلد إقامته المعتاد السابق نتيجة مثل هذه الأحداث، غير قادر أو بسبب هذا الخوف، غير راغب في العودة إليه.

2.1- شروط وتصنيفات اللاجئ البيئي

1.2.1- شروط اللاجئ البيئي

حسب التعريف الوارد في المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين للاجئ فيجب توافر خمسة شروط مسبقة ضرورية ليتم اعتبار الشخص لاجئاً حسب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين⁹:

- يجب أن يكون الشخص خارج بلده الأصلي؛
- سبب الرحيل هو الخوف من الاضطهاد؛ الخوف من الاضطهاد له ما يبرره؛
- الاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية،
- عضوية مجموعة اجتماعية معينة، أو رأي سياسي؛
- الشخص غير الراغب أو غير القادر على طلب الحماية من بلده الأصلي.

فإذا استوفى الشخص هذه الشروط المسبقة الذكر، وبموجب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يمكن اعتباره لاجئاً ويتلقى الحماية والمساعدة لاحتياجاته. وعليه واعتباراً لما سبق ووفقاً لشروط المفوضية لا يستوفي اللاجئين البيئيون الشروط المسبقة لتعريف اللاجئ السياسي لثلاثة أسباب¹⁰:

- أولاً : لا يفر جميع اللاجئين البيئيين من بلدهم الأصلي ؛ بعضهم مجرد نازحين داخلياً.
- ثانياً: لا يترك اللاجئون البيئيون موطنهم الأصلي بسبب الخوف من الاضطهاد، بل لأنهم لم يعودوا قادرين على العيش جسدياً هناك.
- ثالثاً: لأن اللاجئين البيئيين لا يسعون إلى الحماية من الاضطهاد، فهم يفعلون ذلك بشرط عدم الرغبة أو عدم القدرة على طلب الحماية من بلدهم الأصل.

نتيجةً لذلك، فإن اللاجئين البيئيين لا يستوفون متطلبات وشروط تعريف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، حيث إنهم لا يتمتعون بالأهلية لتلقي المساعدة والدعم المقدمين للأشخاص المعترف بهم رسمياً كلاجئين.

2.2.1- تصنيفات اللاجئ البيئي

واعتباراً أن اللاجئ البيئي هو فرد نزح أو هاجر بسبب البيئة فقد وصف الحناوي ثلاثة أنواع رئيسية من اللاجئين البيئيين:

- لنازحون مؤقتاً بسبب الكوارث، سواء كانت طبيعية أو بشرية؛
- النازحون بشكل دائم بسبب التغييرات البيئية الجذرية ، مثل بناء السدود؛
- النازحون الذين يهاجرون على أساس التدهور التدريجي للظروف البيئية. كفتنة إضافية ولكن أصغر، وقام أيضاً بتضمين الأشخاص الذين تم تهجيرهم بسبب تدمير بيئتهم بفعل الحرب، وفي حين أن اللاجئين البيئيين قد لا يحتاجون إلى الحماية من الاضطهاد أو العنف، فهم أفراد غير قادرين على العودة إلى منازلهم، لأسباب خارج سيطرتهم. بينما ينتقل معظم اللاجئين البيئيين داخلياً، أي نزحوا داخل بلدانهم الأصلية، فبعض اللاجئين البيئيين يعبرون الحدود الدولية.

2- أسباب الهجرة البيئية وتداعياتها

1.2- أسباب الهجرة البيئية:

قدم نورمان مايرز Norman Myers تعريفاً مخالفاً نوعاً ما للاجئين البيئيين، والذي ضمنه بعض الأسباب الرئيسية للهجرة البيئية وتتمثل هذه الأسباب في¹¹:

- "العوامل البيئية ذات النطاق غير المعتاد، ولا سيما الجفاف، التصحر وإزالة الغابات وتآكل التربة ونقص المياه وتغير المناخ، وهذا طبيعي أيضاً كوارث مثل الأعاصير وعرام العواصف والفيضانات.

- العوامل البشرية والطبيعية، مثل الجفاف وإزالة الغابات، تآكل التربة وتغير المناخ. ومع ذلك، فإن بعض الأسباب الناتجة عن التأثيرات الطبيعية، مثل الأعاصير والبراكين والزلازل. كل من هذه الفئات تزيد من عدد اللاجئين البيئيين، على الرغم من أن التركيز الأساسي سيكون على السببين كلاهما الإنسان والمستحدث بشكل طبيعي.
- نقص وزيادة المياه: يؤدي نقص وزيادة المياه إلى خلق مشاكل بيئية، كما لديه القدرة على خلق اللاجئين البيئيين. وتأتي مشكلة المياه الزائدة على شكل ارتفاع مستوى سطح البحر، الفيضانات والكوارث الطبيعية مثل الأعاصير. كما يؤثر نقص المياه على جميع جوانب المجتمع، ولا سيما في القطاع الاقتصادي.
- إزالة الغابات مشكلة بيئية شديدة، خاصة في المناطق الاستوائية من العالم. وتتم الإزالة المتعمدة للغابات منذ قرون كلما كان الطلب مستمرا على الخشب¹². وتتم إزالة الغابات لأسباب مختلفة، مثل: التوسع الزراعي، واحتياجات الوقود للعمليات المنزلية والصناعية لتلبية الاحتياجات اليومية للسكان المحليين¹³. ومن تداعيات إزالة الغابات: تقليل الغابات مع الإضرار بالتنوع البيولوجي بما في ذلك انقراض الأنواع؛ والتغيرات في البيئات المحلية والإقليمية مثل تدهور التربة، والتغير في تدفق المياه، وزيادة الترسيب في الأنهار والخزانات وغيرها؛ وكذلك التغيرات في البيئة العالمية فيما يتعلق بثاني أكسيد الكربون المتسرب في البيئة.
- التصحر: يعتبر مشكلة كبيرة تؤثر على أجزاء كبيرة من عالم اليوم. ويحدث التصحر في المقام الأول في المناطق القاحلة وشبه القاحلة عند استخدام الأرض والعمل بها بشكل غير مستدام، مما يؤدي إلى استنزاف التربة من المغذيات، والذي ينتج عنه ظروف شبيهة بالصحراء، وهناك ثمانية مناطق طبيعية في العالم لها أكبر مخاطر مواجهة التصحر¹⁴: المناطق الساحلية، البراري، منطقة البحر الأبيض المتوسط، السافانا، السهوب المعتدلة، الصحاري المعتدلة، السهوب الاستوائية وشبه الاستوائية، والاستوائية والصحاري شبه الاستوائية. هذا الجزء الكبير من الأرض المتاحة اليوم، ومع استمرار نمو عدد سكان العالم بسرعة، سيستمر الأفراد في احتياجهم إلى الأراضي التي يمكن أن تحافظ على الزراعة الناجحة.

2.2 - تداعيات الهجرة البيئية

مع انتقال اللاجئين البيئيين إلى بيئتهم الجديدة، تظهر مشاكل ومخاوف مختلفة. أين سيعيش هؤلاء اللاجئين الجدد؟ من الحكومة التي ستدفع النفقات لهؤلاء اللاجئين؟ ماذا يحدث عندما ينشأ الصراع؟ هذه الأسئلة وأكثر يجب أن تكون قد تم تناولها مع استمرار تزايد قضية اللاجئين البيئيين. ونظراً لأن اللاجئين البيئيين ينشؤون بسبب ظروف بيئية، هناك البعض منهم تم نزوحهم داخلياً داخل البلاد -، بينما يتم نزوح البعض الآخر خارجياً¹⁵. فبالنسبة لأولئك الذين ينزحون داخلياً، فإن انتقالهم أسهل قليلاً لأنهم يبقون

ضمن نفس البلد، لذا، لا يزالون يعملون تحت نفس الحكومة، كما يجب عليهم الالتزام والإمتثال لنفس القوانين والقواعد، ضف إلى ذلك لا يزالون يحافظون الألفة الثقافية، والتي تمكنهم على الأقل التمسك والإحتفاظ بنفس الجنسية، حتى لو تغير موقعهم، أما بالنسبة للاجئين البيئيين الذين تم نزوحهم خارجياً، فإن الانتقال يكون أكثر صعوبة، فليس عليهم فقط ترك تيارهم ومكان الإقامة، ولكن يجب عليهم أيضاً مغادرة بلدهم وربما تستدعي الضرورة التكيف مع بلد جديد تماماً كطريق جديد للحياة.

تتزايد مشاكل فورية ومتسارعة في أماكن اللاجئين، وكما يمكن توقعه، فغالبا ما تنشأ مشكلات بيئية مع هجرة اللاجئين البيئيين، كما أن مقدار التأثير البيئي الذي يمارسه هؤلاء اللاجئين في المكان الجديد يتأثر بعدة عوامل، منها مدة إقامة اللاجئين، والظروف المعيشية الجديدة التي يجب على اللاجئين التكيف معها، ضف إلى ذلك حجم السكان اللاجئين¹⁶. بالإضافة إلى هذه المشاكل البيئية، غالباً ما ينشأ الصراع بين السكان المحليين أي مجموعات السكان الأصليين واللاجئين البيئيين في تنافس جديد للاجئين على الموارد البيئية في وطنهم الجديد.¹⁷ وفي العالم حيث الموارد مثل الغذاء والماء شحيحة بالفعل، من المرجح أن يخلق الصراع عندما يتم أخذ موارد السكان الأصليين من قبل اللاجئين. ولقد حدثت حالات مثل هذه على نطاق واسع في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث أجبرت الموارد النادرة الأفراد على الهجرة بحثاً عن الموارد المتاحة، وغالباً ما يؤدي الصراع على الموارد إلى اندلاع الحروب والنزاعات والقتل الجماعي.

3- اللاجئ البيئي بين الحل القانوني والبيئي

مع تزايد التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية والكوارث البيئية، يعاني اللاجئون البيئيون من صعوبة في الحصول على حماية قانونية، إذ لا يشملهم تعريف اللاجئ في اتفاقية جنيف لعام 1951. ولذلك، تطرح الحاجة إلى توسيع هذه الاتفاقية لتشمل فئات جديدة من اللاجئين الذين يضطرون للفرار من ديارهم بسبب الكوارث البيئية، مما يستدعي بحثاً في الحلول القانونية والبيئية الممكنة لتقديم الحماية والدعم لهؤلاء الأفراد.

1.3- توسيع اتفاقية جنيف لعام 1951

اقترح الأكاديميون والمهنيون وخاصة القانونيون منهم على حد سواء توسيع اتفاقية جنيف 1951 لتشمل اللاجئين البيئيين كوسيلة وأداة حماية قانونية لتقديم المساعدة والحماية إلى الأفراد النازحين لأسباب بيئية. إن استخدام مصطلح "لاجئ بيئي" للإشارة إلى جميع الأشخاص الذين اجبروا على مغادرة منازلهم ومحل إقامتهم بسبب التغير البيئي يفقد الحاجة المميزة للاجئين للحماية، يطمس كل منها مسؤوليات الحكومات الوطنية تجاه مواطنيها والمجتمع الدولي تجاه أولئك الذين ليس لديهم الحماية. كما أنه يعيق النظر الجاد في الحلول والعمل نيابة عن المجموعات المختلفة، يتساءل ستيفن كاسلز Stephen Castles عما إذا كان مفهوم "اللاجئ البيئي" كذلك إلهاء خطير "عن القضايا المركزية للتنمية وحل

النزاع¹⁸. والإجابة في هذا المقال هي نعم، فدمج اللاجئين البيئيين في اللاجئ الدولي من خلال توسيع اتفاقية جنيف لعام 1951 من شأنه أن يطمس مسؤوليات الحكومات وصرف الانتباه المجتمع الدولي عن الأسباب الجذرية للهجرة القسرية بيئياً. العلاقة المعقدة بين اللاجئين البيئيين والأمن يخلق بالفعل خطراً يتمثل في اعتبار اللاجئين البيئيين على أنهم تهديدات أمنية نفسها، مما يصرف النظر عن أسباب هجرتهم. فتقديم المساعدة والحماية إلى اللاجئين البيئيين بموجب اتفاقية جنيف لعام 1951 مجرد حل مؤقت لعواقب المشكلة، ولن يعالج سبب اقتلاع هؤلاء الأفراد من جذورهم ومن منازلهم.

ففي المقام الأول وكحل يجب التطلع إلى المستقبل بمعالجة الأسباب الجذرية للعلاقة بين اللاجئين والبيئة وهي مشكلة معقدة، منسوجة بشكل متداخل، ومتشابك، وتتأثر بالعديد من العوامل السياسية والعرقية والاجتماعية والاقتصادية. وعليه يجب أن تكون الاستجابة شاملة، تساعد على تجنب الكارثة وكذلك تكون الاستجابة المناسبة لها وضرورة حلها متى تحدث، وعليه لن يكون النهج الإنساني القائم على اللجوء وحده قادراً للحفاظ على الإنسانية في مواجهة أعداد هائلة من حركات السكان، يجب أن تكون مصحوبة بإجراءات قوية في البلدان التي يأتي منها اللاجئين من أجل منع وقف تدفقات اللاجئين.

رغم ذلك يَشكل اللاجئين البيئيون تحديات كبيرة على نظام اللاجئين الدولي، فالاعتراف بأن الأفراد مجبرون على ذلك الانتقال من منازلهم لأسباب بيئية لا يعتمد على الاندماج في اتفاقية جنيف لعام 1951. إذا كان النقاش لا يزال يتمحور حول استدعاء هؤلاء الأفراد أم لا "اللاجئون البيئيون" أو "المهاجرون البيئيون" وما إذا كان أم لا ينبغي أن يتلقوا المساعدة الرسمية والحماية كما اللاجئين السياسيين، إن الحلول لن تتقدم لتلبية الاحتياجات وتحديات اليوم، وربما التركيز على اللاجئ البيئي يحتاج إلى تغيير، كما يجب الانتباه إلى "البيئة"، وإلى الأسباب الجذرية التي تجبر الأفراد على الهجرة. وعليه يجب أن تؤخذ البيئة في الاعتبار وفي جميع نقاط معالجة الهجرة البيئية. كما يجب توجيه استجابات السياسة إلى الهجرة قبل أن تحدث، من خلال مشاريع التنمية المستدامة التي تفعل ذلك وتمنع تشريد الأفراد من خلال تدابير لحماية الأفراد ودعم البيئة.

لكن في طرف آخر يجادل كل من داوتي Doughty ولوشير Loucher بالقول "يجب تجنب ذلك مبكراً فيمكن أن تكون أزمات اللاجئين مطلوبة، لكنها أقل تكلفة بكثير من التعامل مع تداعيات أزمة كاملة وطويلة الأمد،" إن العمل في وقت مبكر لتجنب أزمات اللاجئين البيئية يعني الذهاب إلى أبعد من مجرد مناقشة وجود أو عدم وجود اللاجئين البيئيين. كما أن الإمتثال المبكر يتطلب أكثر من مجرد تقديم المساعدة والحماية لهم بعد نزوحهم. وعليه فالتصرف في وقت مبكر يستلزم خلق تركيز بيئي على التنمية، العلاقات الدولية، حل النزاعات، وعلى الصعيد الدولي لنظام اللاجئين.

2.3 - خلق عدالة بيئية (تدابير بيئية)

نظرا لأن اللاجئين البيئيين سببهم قضايا بيئية، فمن المنطقي أن تتغير الممارسات البيئية من أجل دعم الأراضي الصالحة للعيش والإستدامة. وتشمل هذه الممارسات إعادة التشجير، إعادة تأهيل الأراضي والتربة، ومساعي تحلية المياه. ومع تنفيذ هذه الممارسات يكون الأمل في أن تصبح الأرض مناسبة للحياة مرة أخرى، كما قد يتمكن اللاجئون البيئيون الذين أجبروا على الفرار من أراضيهم من العودة والعيش بشكل أكثر استدامة في مكانهم الأصلي.

على مستوى العالم، يجري تنفيذ عمليات إعادة التشجير في المناطق التي شهدت انخفاضا شديدا في المساحات الغابية، وهناك مثالين محددين لهذه العملية في كل من هايتي وأفريقيا جنوب الصحراء، فهائتي، التي لا يوجد بها حاليًا سوى حوالي 2 ٪ من غاباتها الأصلية سليمة، في حاجة ماسة إلى إعادة التشجير¹⁹. في مقال بعنوان "شجرة تنمو في هايتي" A Tree Grows in Haiti، تناقش جنين إنترلاندي Jeneen Interlandi كيف ستساعد إعادة التشجير في هايتي في التقليل من تأثير الكوارث الطبيعية التي قد تحدث مستقبلا. وفقا لهذا، يعترف رئيس برنامج التنمية بالأمم المتحدة بأهمية إعادة التشجير، مشيرا إلى أن "زراعة الأشجار ليست مجرد مشروع جانبي غريب؛ إنها المفتاح لإعادة بناء الدولة"²⁰. وتركز العديد من المجموعات غير الربحية في هايتي على أفضل الطرق والأساليب لإعادة تشجيرها، من خلال دراسة الأشجار التي ستكون أكثر فائدة وكيف يمكن لحملة إعادة التشجير أن تساهم بشكل أفضل في بناء اقتصاد هايتي.

أما في جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، هناك العديد من المجموعات التي تعمل على إعادة تشجير المنطقة، وبشكل خاص، حازت امرأة تدعى وانجاري ماثيا Wangari Maathia بجائزة نوبل للسلام the Nobel Peace Prize عن عملها البيئي في إفريقيا جنوب الصحراء (حركة الحزام الأخضر). لقد زرعت حركة الحزام الأخضر The Green Belt Movement، التي تركزت في كينيا، أكثر من أربعين مليون شجرة في جميع أنحاء إفريقيا. من خلال هذه الزراعة، قل تآكل التربة وزاد التنوع البيولوجي في مناطق الغابات.

واقبارا أن الأرض مورداً قيماً للغاية، وفي نفس الوقت مورداً محدوداً ونادراً. ومثل ما تم وصفه سابقاً، قد يتم تقليل مساحة الأرض المتاحة مع ارتفاع مستوى سطح البحر. بالإضافة إلى ذلك، فإن الكثير من الأراضي اليوم غير مجدية وبلا قيمة لأنه تم استنفادها واستغلالها بشكل مجحف وغير مستدام، مما أدى إلى تصحرها أو ملوحتها. لذا، من المهم للغاية أن يتم استخدام الأراضي المتبقية على نحو مستدام. كما أن هناك استراتيجية أخرى مفيدة هي محاولة تجديد وتأهيل لهذه الأراضي، بمنحها التغذية مما يتيح لها بالبقاء صالحة للأغراض الزراعية. إن الأمل من جهود التخفيف هذه هو أن تصبح الأرض قادرة على دعم الإنتاج الزراعي مرة أخرى، حتى وإن لم تكن قادرة حالياً على إنتاج إخراج زراعي كبير²¹. وللأسف،

إن إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة يعتبر عملية مكلفة وطويلة المدى بشكل عام. حيث يشير تقدير برنامج الأمم المتحدة البيئة أن التكلفة الإجمالية لممارسات إعادة التأهيل العالمية تتراوح ما بين 10 إلى 22 مليار دولار. وعلى الرغم من أن إجراءات إعادة التأهيل مكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً، إلا أن تل التدابير مفيدة وخصوصاً بالنسبة للاجئين البيئيين، خاصة الذين اضطروا إلى الفرار من أراضيهم بسبب تدهور الأراضي²². واعتباراً لما سبق يجب القيام بالمزيد من الأبحاث حول هذا الموضوع من أجل اكتشاف الممارسات الناجحة لاستعادة الأراضي وإعادة تأهيلها.

4- السياسات الحالية والممكنة

1.4- السياسات الحالية

حالياً، يعتبر اللاجئون البيئيون في وضع غير مؤاتٍ للغاية، عندما طرحت المفوضية لشؤون اللاجئين البيئيين التعريف الرسمي للاجئ في عام 1951، فإنه لم يشمل لاجئو البيئة أو المناخ، لكن منذ ذلك العام 1951، تزايدت قضية الإزاحة أو الهجرة البيئية، لكن رغم ذلك المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لم تعدل تعريفها لدمج اللاجئين البيئيين، وبدلاً من ذلك فهي تتردد في استخدام مصطلح لاجئ "بيئي" أو "مناخي" باعتبار أن ليس له أساس في القانون الدولي. كما تخشى المفوضية من استخدام هذا المصطلح والذي من شأنه أن "يقوض نظام اللاجئين الحالي والتعاريف القانونية القائمة، على حساب اللاجئين الحقيقيين"²³. وفي هذا السياق، وعلى الرغم من أن لاجئي المناخ غالباً ما يحصلون على حقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في الحياة والغذاء والماء، إلا أنهم لا يحصلون على نفس الحقوق التي تضمن للاجئ المعترف به رسمياً من ظرف المفوضية.

هناك طريقة محتملة وممكنة يمكن من خلالها أن يندرج اللاجئون البيئيون تحت التعريف الذي حددته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. إذا تم تهجير الفرد بسبب البيئة ومنعت الحكومة الضروريات والمستلزمات الحيوية والأساسية بسبب العرق والجماعة السياسية للفرد، الدين، وما إلى ذلك، ثم يتم الاعتراف بالفرد من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كلاجئ، ومع ذلك، نادراً ما يحدث هذا الوضع، والأمم المتحدة تدرك أن ذلك الموقف سيحدث في حالات قليلة²⁴. كما أن هناك بعض المواقف والحالات الإيجابية التي تحدث والتي توفر الأمل للاجئين البيئيين، ففي الولايات المتحدة، تم سن وضع الحماية المؤقتة (TPS) في عام 1990 والذي يساعد الأفراد الذين تم منعهم مؤقتاً من العودة إلى وطنهم، يمكن منح الأفراد TPS حالة الحماية المؤقتة إذا كانت بلادهم الأم تشهد صراعاً مسلحاً مستمراً أو كارثة بيئية، أو ظروفًا قاسية أخرى.

2.4- السياسة الممكنة

من خلال ما تقدم، يتضح أن اللاجئين البيئيين بحاجة إلى المساعدة. على الرغم من أنه معترف بهم في بعض مناطق العالم؛ إلا أن غالبية البلدان حول العالم، وكذلك القانون الدولي، لا يعترف رسمياً بهؤلاء

الأشخاص أو يقدمون الرعاية لهم. فالحلول ضرورية، سواء على شكل معالجة جذرية لأسباب خلق اللاجئين البيئيين، وكذلك معالجة السياسات المتعلقة بكيفية التعامل مع الأفراد الذين هم بالفعل لاجئين بيئيين.

واحدة من أهم الطرق لمساعدة اللاجئين البيئيين والبيئة بشكل عام هي من خلال التقليل أو الحد من ثاني أكسيد الكربون والغازات الدفيئة الأخرى هي السبب الرئيسي للتغير المناخي الذي يسببه الإنسان في جميع أنحاء العالم²⁵، ومع تغير المناخ خاصة، وتحديدًا مع ارتفاع درجات الحرارة وزيادة التصحر والجفاف وتقل إمدادات المياه. الأمل هو أنه من خلال الحد وتقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة والتصحر والجفاف مع زيادة هطول الأمطار. بمرور الوقت، إذا حدثت مثل هذه التغيرات، فسيتم إنشاء عدد أقل من اللاجئين البيئيين بسبب أحداث مثل التصحر والجفاف ونقص المياه.

على الرغم من أن الحد من غازات الدفيئة مهم للغاية، إلا أنه جزء فقط من حل، يهدف الحد من غازات الدفيئة إلى منع المزيد لاجئين بيئيين، لكنه لا يعالج بشكل مباشر قضية نقص الأراضي الحالية لاجئو البيئة. إجراءات أخرى مثل إعادة التحريج واستعادة الأرض والتربة، والماء يجب أن يحدث، إلى جانب تغيير طريقة استخدام تلك الأرض. هذه الأنواع من الممارسات تسمح للاجئين بالعودة إلى وطنهم وإعادة تأسيس حياتهم من جديد.

في مقال حديث، اعترفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوجود لاجئين بيئيين، لكنها رفضت الاعتراف بهم كلاجئين "حقيقيين"، مشيرة إلى فارق رئيسي في أن اللاجئين الحقيقيين يخشون العودة إلى وطنهم بسبب الاضطهاد. إن هذا التمييز بين اللاجئين الحقيقيين واللاجئين البيئيين غير واضح. في حين أنه من المؤكد أن الأفراد المضطهدين لا يمكنهم العودة إلى ديارهم خوفاً من الموت، في الغالب وفي الحالات القصوى، من الصحيح أيضاً أن اللاجئين البيئيين لا يمكنهم العودة إلى ديارهم لأنه من المستحيل فعل ذلك في الواقع.

خاتمة

من خلال هذا المقال يتضح أن قضية الهجرة البيئية هي أزمة في العالم اليوم. مع إمكانية تزايد عدد اللاجئين البيئيين بنحو 200 مليون بحلول عام 2050، وعليه لا يمكن وضع النزوح البيئي في المقعد الخلفي؛ فهذه القضية يجب التعامل معها الآن، كما يجب معالجتها في محاولة لمنع ارتفاع عدد اللاجئين البيئيين إلى معدلات هائلة.

فهؤلاء اللاجئين البيئيون الذين دمرت أماكن إقامتهم، و يأتي التدمير من خلال مجموعة متنوعة من الأسباب، مثل إزالة الغابات، والجفاف والزلازل على سبيل المثال لا الحصر. ونتيجة لذلك، يجب أن ترك الأفراد منازلهم في محاولة للعثور على سكن جديد، وغالباً في مكان لا يريدونه. فهم قد ينتقلون أو يتم نقلهم داخل بلدهم الأصلي أو في بلد آخر؛ ولكن بغض النظر عن درجة النزوح، لا تزال بيئة

جديدة تمامًا وغير مألوفة. وبالإضافة إلى صعوبة خلق حياة جديدة بالكامل ، يعاني هؤلاء اللاجئين بعدم الاعتراف الرسمي من قبل الأمم المتحدة ، كما لا يتم منحهم حقوقًا من شأنها أن تساعد على إعادة تأسيس وبناء حياتهم في المكان الجديد مما يظطر اللاجئين البيئيين علا البحث عن مكان جديد، في كثير من الأحيان دون أي مساعدة مالية من الحكومات أو المجتمع الدولي.

ويترتب عما سبق ضرورة إجراء تغييرات فيما يتعلق بكمية الانبعاثات الغازية، كما يجب إجراء تغييرات في طريقة استخدام الأراضي بشكل أكثر استدامة مع ضرورة التأسيس لممارسات فعالة.

وأخيرا، يجب أن تتغير السياسة الدولية، كما يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد هؤلاء الأفراد الذين عانوا من مشقة شديدة في وطنهم، و يواجهون الآن معاناة شديدة في موقعهم الجديد . فهم يحتاجون التقدير والمساعدة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجتمع الدولي حتى يتمكنوا من بناء حياة جديدة وناجحة في مجتمعهم الجديد.

وأمام هذا الوضع يمكن تقديم جملة من الإقتراحات والتوصيات نذكر منها:

- إعادة مراجعة وضبط تعريف اللاجئ البيئي
- إعادة مراجعة تعريف المفوضية وتحديد شروط اللاجئ
- توسيع اتفاقية جنيف لتشمل اللاجئين البيئيين، مما يسمح لهم بتلقي المساعدة والحماية اللازمتين.
- فتح المجال لتوسيع نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية لنشر التوعية البيئية بغية التقليل من المشاكل البيئية التي قد تمنع من تزايد عدد اللاجئين البيئيين.

References:

- 1 -Bates, D. C. "Environmental Refuges? Classifying Human Migrations Caused by Environmental Change." Population and Environment 23, no. 5 (2002): 465
- 2 - حمداوي، محمد. "اللاجئ البيئي من الوجود المادي إلى أمل الحماية القانونية الدولية." مجلة الدراسات الحقوقية، العدد 4، جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص 113.
- 3 - **Piguet, Etienne.** "Climate Change and Forced Migration: New Issues in Refugee Research." Paper No. 153, January 2008, p. 4.
- 4 - **Poumo Leumbe, Jean-Jacques Parfait.** Les Déplacés Environnementaux: Problématique de la Recherche d'un Statut Juridique en Droit International (for the award of the Doctorate degree from the University of Limoges, Ecole Doctoral n° 88 Pierre Couvrat, Faculty of Law and Economics, 2015), p. 8
- 5 - **Myers, Norman.** "Environmental Refugees: A Growing Phenomenon of the 21st Century." The Royal Society, 2001, p. 612.
- 6 - **Cournil, Christel.** "Les 'Réfugiés Environnementaux : Enjeux et Questionnements Autour d'une Catégorie Émergente." Migrations Société (Centre d'information et d'études sur les migrations internationales), 2010, p. 69.
- 7 - **Myers, Norman.** Environmental Exodus: An Emergent Crisis in the Global Arena. Washington, DC: The Climate Institute, 1995, p. 18.
- 8 - **United Nations High Commission for Refugees.** Convention and Protocol Relating to the Status of Refugees. 1951. Retrieved from <http://www.unhcr.org.au/pdfs/convention.pdf>.
- 9 - Ibid
- 10 - Ibid
- 11 - Myers, Norman ,opcit ,p18
- 12 - **Goudie, Andrew.** The Human Impact on the Natural Environment. Cambridge, MA: The MIT Press, 2000.
- 13 - Ibid
- 14 - Ibid
- 15 - Ibid
- 16 - **Black, Richard.** "Forced Migration and Environmental Change: The Impact of Refugees on Host Environments." Journal of Environmental Management 42, no. 3 (1994): 261–267.
- 17 - Ibid
- 18 - **Rowntree, Lester, Michael Lewis, Mark Price, and William Wyckoff.** Diversity Amid Globalization: World Regions, Environment, Development. 4th ed. Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall
- 19 - **Keese, Joseph.** "The Caribbean." Geography 370: Geography of Latin America. Lecture, California Polytechnic University, San Luis Obispo, CA, February 2011.
- 20 - **Interlandi, J.** "A Tree Grows in Haiti." Newsweek. July 16, 2010. <http://www.newsweek.com/2023/07/16/a-tree-grows-in-haiti.html>.

21 - **Daily, Gretchen C.** "Restoring Value to the World's Degraded Lands." *Science*, New Series 269, no. 5222 (1995): 350-354.

22 - Ibid

23 - **Hartmann, Betsy.** "Rethinking Climate Refugees and Climate Conflict: Rhetoric, Reality and the Politics of Policy Discourse." *Journal of International Development* 22 (1995): 233–235.

24 - **Mann, Michael E., and Lee E. Kump.** *Dire Predictions: Understanding Global Warming*. New York, NY: DK Publishing, 2008.

25 - Ibid